

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الأربعاء 09 نوفمبر 2016



الأساتذة الجامعيون بمستغانم يعانون...!

ما زال العديد من الاساتذة الباحثين بكليات جامعة مستغانم ينتظرون تجسيد وعد الوزارة الوصية الذي يتمثل في منح اساتذة التعليم العالي قرضا ميسرا لاقتناء مسكن . ويعاني الاساتذة الجامعيون بالولاية من ارتفاع تكاليف كراء السكنات التي يقطنون بها، مع قلة حصة السكن الوظيفي، اذ ينتظر المعنيون انجاز 80 وحدة سكنية تم اختيار الارضية لانجازها بمركز ولاية مستغانم .



وحسب عدد من اساتذة الجامعة الذين طرحوا الانشغال باستمرار على الادارة الوصية، فان اعباء كراء السكنات التي يقطن بها اساتذة باحثون قد تجاوز العشرين ألف دينار جزائري، وهو المبلغ الذي يتحمله الاستاذ الجامعي في الوقت الذي تعرف فيه الولاية تأخرا في انجاز العديد من البرامج السكنية .

مدير إقامة بالجلفة فوق القانون



يشكل مدير الإقامة الجامعة للبنات بالأمل بالجلفة حالة فريدة من نوعها، بالولاية وربما على المستوى الوطني. فهذا الشخص الذي أقيبل من منصب المدير وعاد إليه، ثم أقيبل مرة ثانية من المنصب ذاته من طرف الوالي السابق عبد القادر جلاوي، لكنه عاد إلى منصبه مرة أخرى، يتحدى كل القوانين، ويتصرف في الإقامة وكأنها ملكية خاصة، حيث يقوم بالتوقيضات عشوائية، ويغير رؤساء المصالح كما يحلو له، بينما الإقامة تشهد فوضى غير مسبوقة. ولم تتوقف التجاوزات عند هذا الحد، حيث رفضت بعض الطالبات الاستمرار في إقامة "الأمل" لأنهن لم يعدن في مأمن، بعد تسجيل حوادث اقتحام غرف بعض المقيمات ليلا.. واللافت أن أعضاء المجلس الشعبي الولائي طالبوا في الدورة الأخير، المسؤول الأول في الولاية، بالتدخل والتحقيق في تسيير الإقامة، لكن لا شيء تغير.. ويبقى الأمل الوحيد هو تدخل الوزير البروفيسور الطاهر حجار.

فضيحة جديدة لمسابقة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية بالجلفة

ضبط سيدة وبحوزتها الإجابة النموذجية!

اللجنة المنظمة تخرق القانون يالغائها للمسابقة في ظروف غامضة



أجل محاسبة من قام بحرامتهم من الفوز المشروع، مؤكداً أن مسألة "غش السيدة" كان يمكن معالجتها قانونياً إلا أن الجهة التي كانت تضفي رعايتها الرسمية "الغش السيدة" وجملة التجاوزات الخطيرة هي من قامت بإلغاء المسابقة ونتائجها بعدما تم إقصاء السيدة علناً وانتشار فضائح تنظيمهم للمسابقة.

يذكر في هذا الصدد أن مسابقة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية عرفت احتجاجاً وتذمر العديد من الطلبة على قرارات رئيس لجنة التكوين بطور الدكتوراه بقسم العلوم السياسية كقرار منعه طلبة تخصص "إدارة الموارد البشرية" من المشاركة في المسابقة رغم أن تخصصهم تخصص داخلي بالقسم، وهو ما يتنافى تماماً مع القانون، حيث أكد العديد منهم في تصريحاتهم المتطابقة لـ "الصوت الآخر"، أن الأمر فيه ريبة وأن المشرفين على المسابقة بالقسم تعمدوا إقصاءهم بدليل السماح وفتح باب التسجيل في المسابقة أمام الطلبة من خارج ولاية الجلفة وهو ما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك وجود المفاضلة والمحسوبية في التسجيلات وحتى في قائمة الطلبة المستدعين لاجتياز المسابقة والتي بدورها خيبت آمال العشرات من الطلبة المتحصلين على شهادة الماستر خصوصاً أولئك الذين يحوزون على معدلات أعلى من بعض الطلبة الذين تم اختيارهم إلا أنه تم رفض ملفاتهم.

القضية التي حاولت بعض الأطراف ممن لهم صلة بتأطير المسابقة التستر عنها، إلا أن الأستاذة الحارسة قامت بطرد "السيدة" وتحرير محضر غش علني لها، وإثبات حيازتها على "الإجابة النموذجية" لسؤال المسابقة، وهو ما يطرح تساؤلاً من أين "للسيدة" بالإجابة النموذجية للسؤال؟ لو لم يكن السؤال وإجابته "مسرّبين" من منظمي المسابقة، بالإضافة إلى احتمال وجود طلبة آخرين يحوزونهم الإجابة النموذجية إلا أنه لم يتم ضبطهم، الأمر الذي أدى إلى إلغاء المسابقة كلياً، في حين رجحت بعض الأطراف أن مسألة الإلغاء "غير القانونية وغير المعقولة" كردة فعل لمن يقف وراء جملة التجاوزات التي صاحبت المسابقة وكفي لا ينكشف أمر اللجنة المنظمة التي عاثت في المسابقة فساداً من يومها الأول بمعيرة بعض الأساتذة طبعاً.

هذا وقد نزل خبر إلغاء المسابقة و نتائجها على بعض الطلبة ممن كانوا يعتقدون بأنهم ناجحين بعد تسريب بعض الأسماء الناجحة، عن خيبة أملهم بعد تداول خبر إلغاء المسابقة، تساءل الطلبة خاصة أولئك الذين اجتهدوا عن ذنبهم فيما وقع، مؤكداً أن من يتحمل مسؤولية ما جرى هي لجنة التنظيم وحدها وأنه من غير القانوني إلغاء المسابقة، مطالبين بضرورة فتح تحقيق مع "السيدة" التي ضبطت بحوزتها ورقة الإجابة النموذجية داخل قاعة الامتحان، كونها الوحيدة من تملك فك لغز تسريب سؤال وإجابة المسابقة، من

عبر العديد من طلبة العلوم السياسية بولاية الجلفة عن عميق استيائهم من تأخر ظهور نتائج مسابقة الدكتوراه التي نظمتها قسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة بتاريخ 29 أكتوبر الفارط، إلا أنه ومنذ ذلك التاريخ لم يتم بعد الإعلان عن نتائجها، في حين تم إعلان نتائج مسابقة الدكتوراه في جميع جامعات الوطن التي نظمت مسابقة الدكتوراه، مما جعل العديد من الطلبة يستفسرون عن سبب تأخرها بقسم العلوم السياسية بجامعة الجلفة، مطالبين وزير التعليم العالي والبحث العلمي بضرورة التحقيق في الأمر خاصة بعد تداول العديد من الأخبار هنا وهناك عن إلغاء المسابقة نهائياً، نتيجة جملة التجاوزات الخطيرة التي عرفتها مسابقة الدكتوراه من تاريخ الإعلان عنها إلى غاية يوم الامتحان، الذي كشف المستور والتلاعب المقنن برعاية اللجنة المنظمة للمسابقة بقسم العلوم السياسية وعلى رأسها رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه بالقسم الذي أخل بقانون تنظيم المسابقة الواضح من يومه الأول لتكون حكاية "السيدة" التي ضبطتها أستاذة من القسم يوم الامتحان في حالة "غش" علني، نهاية مسلسل التلاعب "المنتهج والمؤطر" من طرف لجنة التكوين وتنظيم مسابقة الدكتوراه، حيث ضبطت السيدة إياها حسب مصادر الـ "الصوت الآخر" وبحوزتها الإجابة النموذجية للسؤال، وهو ما يؤكد تلاعب منظمي المسابقة بالأسئلة وحتى بالإجابة وهي



تشخيص واقع الطالب الجامعي محور ملتقى وطني

ينظم مخبر الوقاية والأرغنوميا بجامعة الجزائر-02، ملتقى وطنيا حول «تشخيص واقع الطالب الجامعي»، وهذا يومي 09 و10 نوفمبر الجاري بقاعة المحاضرات الكبرى بجامعة الجزائر-02، بوزريعة. ينشط الملتقى أساتذة وأكاديميون من مختلف جامعات الجزائر وذلك ابتداء من الساعة 09:00 صباحا.

ندوة حول التكامل بين اللغتين العربية والإمازيغية في العاصمة

نظمت أول أمس بالعاصمة ندوة حول التكامل بين اللغتين العربية والإمازيغية يهدف الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية. وفي هذا الإطار، أبرز رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، بو عبد الله غلام الله، جوانب من التأثير المتبادل بين اللغتين العربية والإمازيغية، سواء من حيث المفردات أو التراكيب وحتى الصور والمعاني والأمثال، مشيراً إلى أن مسألة التعدد اللساني نالت قسطاً وافراً من الدراسة ومازالت تحتاج إلى مزيد من البحث لإثراء التراث الجزائري.

وذكر بالمناسبة ما تعرضت له ثقافة الشعب الجزائري ومقوماته الأساسية من "عدوان" إبان الحقبة الاستعمارية، داعياً إلى العمل على ترقية اللغتين العربية والإمازيغية في مجالات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

من جهته، ثمن الأمين العام للمحافظة السامية لأمازيغية، سي الهاشمي عصاد، المبادرة الهادفة إلى لمّ شمل كل الهيئات التي تسعى لترقية وحماية مقومات الشخصية الوطنية بواسطة العمل المؤسساتي.

ق.ث

بسبب غياب النقل الطلابي العرف فرع الجزائر الوسطى في احتجاج اليوم

أعلن الاتحاد الطلابي الحر، فرع الجزائر الوسطى، تنظيم وقفة احتجاجية اليوم أمام مقر مديرية الخدمات الجامعية غرب، تنديدا بغياب النقل الجامعي.

وكشف الاتحاد الطلابي الحر، في بيان له حصلت "الحوار" على نسخة منه، وصوله بشكاوى عديدة من طلبة يقطنون بتيبازة وبومرداس والقبلة وبوفاريك وخرايسية والدويرة وشرشال متعلقة بغياب النقل الجامعي ذهابا وإيابا، مبرزين معاناتهم مع رحلة البحث عن حافلة تقلهم إلى الجامعة، في الوقت الذي يجب أن يجدوا مثلهم مثل زملائهم من المناطق الأخرى وسيلة النقل الجامعي.

وحسب بيان الاتحاد الطلابي الحر، فإن من أسباب غياب حافلات النقل هو صراع بين الشريكين اللذين كلفا بتوفير النقل الجامعي، متسائلين عن دور الجهة الوصية وعن تدخلها لإنقاذ الطلبة قبل أن يصعدوا في شكل الحركة الاحتجاجية.

صيرينة كبسي

بمشاركة بو عبد الله غلام الله و الهاشمي عصاد

ندوة حول التكامل بين اللغتين العربية والامازيغية

● نظمت أول أمس، بالجزائر العاصمة ندوة حول التكامل بين اللغتين العربية والامازيغية بهدف الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية.
وفي هذا الإطار، أبرز رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، بو عبد الله غلام الله، جوانب من التأثير المتبادل بين اللغتين العربية والامازيغية، سواء من حيث المفردات أو التراكيب وحتى

الصور والمعاني والأمثال، مشيرا إلى أن مسألة التعدد اللساني نالت قسطا وافرا من الدراسة ولا زالت تحتاج إلى مزيد من البحث لإثراء التراث الجزائري. وذكر بالمناسبة إلى ما تعرضت له ثقافة الشعب الجزائري ومقوماته الأساسية من «عدوان» إبان الحقبة الاستعمارية، داعيا إلى العمل على ترقية اللغتين العربية والامازيغية في

مجالات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي.
من جهته، ثمن الأمين العام للمحافظة السامية للامازيغية، سي الهاشمي عصاد، المبادرة الهادفة إلى لم شمل كل الهيئات التي تسعى إلى ترقية وحماية مقومات الشخصية الوطنية بواسطة العمل المؤسساتي.

■ ق.ث

باحثون وإطارات من وزارة الداخلية يبحثون واقع الجماعات المحلية بجامعة قنالة

900 بلدية ريفية عاجزة تنتظر إعانات الدولة وإجراءات جديدة لتغيير الوضع

مساحة البلاد. ودعا التدخل إلى تنقيح منظومة الجماعات المحلية ومعرفة مدى مساهمتها للتصولات المجتمعية وتقييم حصيلتها الموارد المالية للصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي عرّض بصندوق التضامن والضمان للمصالحات المحلية. وخلص إلى القول بأن السوارة العنصرية و الموارد المالية موجودة و قدرات التنمية قائمة لكن الشكل هو تقييدية استعصاها على أرض الواقع. وتحدث متخلوّن آخرون، عن الوظائف الجديدة للبلديات في ظل تناقص الموارد المالية والبشرية وترسيخ الآداء التنويعي للصندوق التضامن الجديد لتعزيز التمويل المستدام للتنمية المحلية والمستوى الثقافي للمنتخب البلدي، و أثره على التنمية المحلية و الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، و بدائل تمويل الجماعات المحلية وغيرها من الترتيبات المتسارعة في قول منقفي وطني بساط الضوء على الواقع الاقتصادي الصعب للجماعات المحلية بالجزائر.

و البلديات و مراقبة المجالس الشعبية البلدية لتتبع هذه الموارد و ضمان مداخيلها المالية التي تساهم في تمويل الميزانية و وضع ميكانيزمات لتحسين أسعار كراء الممتلكات البلدية و تحصيل أموالها و أخيرا وضع نظام معلوماتي يسمح باختيار نمط التسيير الأمثل للأموال المالية المتجهة للمداخل.

63 بالهالة من السكان يعيشون في الشمال على 4 بالهالة من المساحة الإجمالية

و أرجع الدكتور عجلان العياشي من جامعة السليمة، أسباب الفقر الذي تعاني منه الجماعات المحلية بالجزائر إلى ما وصفه باختلال توزيع السكان و الموارد الاقتصادية، مشيرا إلى أن 63 بالمائة من سكان الجزائر يعيشون في الشمال على مساحة لا تتعدى 4 بالمائة من المساحة الإجمالية للبلاد و 28 بالمائة من السكان يعيشون بالهضاب العليا على مساحة 9 بالمائة بينما لا يتواجد سوى 9 بالمائة فقط من السكان على 87 بالمائة من

الاقتصادي و الاجتماعي الترددي. و حسب إطار وزارة الداخلية أمين النظم الجزائي المحلي بالجزائر يعتقد على 23 ضريبة و رسم منها 7 رسوم و ضرائب فقط موجهة كليا للجماعات الإقليمية و بقصد بها الولايات و البلديات أما 16 و مسا وضريبة اليافعة تستخدمتها الجماعات المحلية جزئيا فقط. و حسب القوانين السارية المعمول، فإن البلدية في الجزائر تعاني من شح كبير في السوارة و منحها القامون محالا صغيرا جدا تنصرف فيه و يقتصر هذا المجال على الممتلكات العقارية كالسكنات و الأمان و المخصصة للاتصال التجاري و المرافق و حظائر السيارات، بالإضافة إلى الممتلكات المنقولة كالمركبات و عتاد الأشغال العمومية و العتاد المتعدد، و أخيرا إنساوات استغلال الأملاك المحلية كالأراضي الدنوبية و حقوق الطرقات و حقوق التصرف أثناء المعارض و الرسوم على الأرصعة.

و كشف المتحدث عن وجود 900 بلدية ريفية عاجزة بالجزائر يعتمد اقتصادها على أنشطة فلاحية و رعوية بسيطة غير قادرة على إعناش المالية المحلية. و تزايد مظهر الفقر و العجز الشديد الذي أنهك خزينة الدولة التي تدخل في كل سنة من خلال الصندوق الجديد للتضامن و الضمان للجماعات المحلية، و البساتن أخرى للتصويل بينها البرامج البلدية للتنمية و حتى البرامج القطاعية التي تشرق عليها التدوير الوزارية المختلفة. و كشف محمد فراري عن خطوات واسعة تعتمدهم وزارة الداخلية تنفيذها على أرض الواقع للتهوض بالبلديات العاجزة و مساعدتها تلمس التعافي من الأزمة المالية، و ذلك بتصحيح الأختلال الذي يحدثه النظام المالي المحلي و تحسين السوارة المحلية و البحث عن مزيد من مصادر التمويل و متابعة الإجراءات التي تتخذها الدولة و التي تشمل الموارد المالية للجماعات المحلية و تفعيل دور الصندوق الجديد الذي يعول عليه كثيرا لإخراج البلديات من الوضع

دعا باحثون من مختلف جامعات الوطن و إطارات من وزارة الداخلية تشاركوا في اللقاء الوطني حول الجماعات المحلية المنعقد بجامعة قنالة أمس الثلاثاء، إلى تقويم الوضع الاقتصادي للجماعات المحلية و اتخاذ إجراءات عملية فاعلة للتهوض بالتنمية المحلية، و مواجهة العجز المستديم الذي تعاني منه أغلب بلديات الوطن، بالرغم من دعم الدولة المتواصل للتخفيف من آثار العجز المالي، و ذلك من خلال البحث عن السبل الكفيلة بتغيير الوضع الترددي و إيجاد حلول ممكنة تسمح بالاتصال إلى التسيير المحلي للجماعات المحلية، و دفعها نحو الاستقلالية المالية بتأمين الموارد الذاتية و ضبط مصادر الدخل و بحث الاستثمارات المتجهة للقرية و منحسب العمل. و قال فراري، محدد الإطار بموارة الداخلية، بأن الدولة عازمة على إصلاح الوضع الاقتصادي الترددي للجماعات المحلية و في مقدمتها البلديات الضعيفة التي تعاني من شح السوارة المالية و نقص في الأموال و الاستثمارات المتجهة.

الفجر

طلبة باب الزوار يعانون من "الحفرة"



■ شكاوى كثيرة وعديدة يوجهها طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا باب الزوار، بخصوص المحسوبية بعد إقالة رئيس الجامعة السابق وتعيين آخر، حيث لم تتحسن الأوضاع في هذا القطب الجامعي الذي ظل ولسنوات عديدة مصنفا ضمن الشهادات المعترف بها عالميا، حيث يتعرض الطلاب هناك إلى كل أنواع البيروقراطية والمحسوبية والحفرة والجهوية، فلا رئيس الجامعة استطاع مساعدتهم ولا المنظمات الطلابية التي أصبحت تقضي مصالحها تحت الطاولة ولا تهتم بمصير الطلبة الجامعيين.

24 شهرا تمر على صدور المرسوم الرئاسي وسط تجاهل متعمد لهذا الملف

"الأستتيو": الحكومة تفرض تجسيد تصنيف حاملي الشهادات الجامعية

نددت النقابة الوطنية لعمال التربية بالتماطل الذي سجلته وزارة التربية في إطار تطبيق المرسوم الرئاسي 26614 المؤرخ في 20140928 المتعلق بإعادة تصنيف حاملي الشهادات الجامعية، مستغربة رفض الحكومة التجسيد الفعلي وتطبيق المرسوم الموقع من طرف رئيس الجمهورية المتعلق بإعادة تصنيف حملة شهادتي الدراسات الجامعية التطبيقية ويسانس كلاسيكي وآل أم دي، المؤرخ في 28 سبتمبر 2014 وهذا رغم صدوره في الجريدة الرسمية منذ ما يزيد من 24 شهرا.



تسرين مومن

وسجلت نقابة "الأستتيو" موقفها المَلح بخصوص تجاهل الحكومة فيما يخص تطبيق المرسوم الرئاسي 14-266 المتمم والمعدل للمرسوم 07-304 المتعلق بالشبكة الاستدلالية للأجور لحد الساعة، وهذا رغم إلحاح النقابات وعلى رأسهم "الأستتيو" المتكرر في المحاضر المشتركة مع وزارة التربية الوطنية بضرورة تطبيق المرسوم في اقرب وقت.

وطالبت النقابة الوزيرة نورية بن غبريط بالالتزام بالوعود التي قطعتها في جلسة عمل يوم 17 نوفمبر 2014 بإدماج أساتذة المدرسة الابتدائية الحاصلين على شهادة ليسانس في الاختصاص أو في غير الاختصاص في رتبة أستاذ رئيسي للمدرسة الابتدائية صنف 12، مع الاحتفاظ بعقدهم في رتبة أستاذ مكون لمن يتوفر فيهم شرط الأقدمية، وكذا إدماج حملة شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية من مساعدي التربية الرئيسيين في رتبة مشرف تربية رئيسي صنف 11 وتبقى الأبواب مفتوحة للترقية لرتبة مستشار التربية، أما فيما يتعلق بشهادة التوظيف في الرتبة القاعدية مشرف تربية فيوظف عليها حملة شهادة تقني سامي كحل ظرفي في انتظار تطبيق المرسوم الرئاسي 14-266، الذي لم يدخل بعد حيز التنفيذ.

الرتب إضافة إلى أحكام انتقالية تتعلق بعملية الإدماج. كما استعرضت الطريقة الثانية التي تتمثل في إصدار تعليمة وزارية مشتركة بين المديرية العامة للتوظيف العمومية ووزارة المالية، وهو ما لم يتجسد لحد الساعة، كما لم يجسد المحضر ولم تصدر المراسيم التطبيقية للمرسوم 14266 لهذا فهو مجرد إلى حين.

ونظام دفع رواتبهم، وهذا تطبيقا للمادة 118 من الأمر رقم 06-03 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الذي يتضمن القانون الأساسي العام للتوظيف العمومية والتي تنص على المادة 118: تحدد القوانين الأساسية الخاصة بتصنيف كل رتبة، مشيرة إلى أنه إن تمت العملية بمراسيم هكذا سيتم إدخال تعديلات على شروط التوظيف والترقية ويمكن تصنيف بعض

وعادت النقابة لتؤكد أن تطبيق المرسوم المذكور أعلاه يتم إما عن طريق مراسيم تنفيذية يوقعها الوزير الأول تقضي بتعديل 42 قانونا خاصا (42 مرسوما تنفيذيا) المعنية بالمرسوم الرئاسي رقم 14-266 مؤرخ في 28 سبتمبر 2014 الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين

في ملتقى وطني تحتضنه جامعة الجزائر 2 نفسانيون ومختصون في علم الاجتماع يشخصون واقع الطالب الجامعي

والدراسات العلمية التي تحاول تشخيص الوضعية الحالية للطالب الجامعي ومستقبله، وكذا متطلبات الدراسة مقابل الإمكانيات المتوفرة، إلى جانب المساهمة في ربط الاتصال بين الجامعة والواقع الاقتصادي والاجتماعي للطالب الجامعي. وسيتوقف المشاركون في الملتقى عند عدة محاور، نذكر منها الواقع الأكاديمي للطالب الجامعي الجزائري، الواقع المعيشي للطالب الجامعي الجزائري، الواقع النفسي والسلوكي للطالب في ظل وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، تشخيص وتحديد قضايا الطالب الراهنة من منظور نفسي صحي واجتماعي. سلمى حراز

● يكون الطالب الجزائري تحت مجهر المختصين في علم النفس والاجتماع، في ملتقى وطني ينظمه اليوم مخبر الوقاية والأرغنوميا بجامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله في بوزريعة بالعاصمة. سيناقش المختصون في فعاليات الملتقى الذي يدوم يومين، إشكالية "واقع الطالب الجامعي"، على ضوء العديد من الدراسات التي تشير إلى أن بعض طلبة الجامعة، عرضة لمواجهة العديد من الصعوبات والاضطرابات النفسية نتيجة للمواقف التي يواجهونها في إطار سعيهم للتكيف مع متطلبات حياتهم الجامعية. ويهدف الملتقى إلى معالجة هذا الموضوع، من خلال التعرف على أهم البحوث

الوكالة ستنشئ بنكا للمشاريع التكنولوجية المستفيدة من التمويل

قروض خاصة من «أونساج» لفائدة الجامعيين للاستثمار في مؤسسات مصغرة

الوكالة تعمل على ترقية النشاطات المنتجة خلال سنة 2017، مثل الفلاحة والصناعة وتكنولوجيات الإعلام والتكنولوجيا، وأشار إلى أن الهدف هو أن يسير تمويل هذه المشاريع بوتيرة أحسن وأكبر، مؤكدا أن ذلك تجسد بالفعل من خلال تخصيص الدولة لميزانية تتماشى وهذه الأهداف. وأوضح أن ما يشجع على الإستثمار أكثر في هذه القطاعات هو الإعفاء من الضرائب، خلال السنوات الثلاث الأولى من النشاط في المناطق العادية، وست سنوات في الهضاب العليا والجنوب والمناطق الخاصة، فضلا على تمديد فترة الإعفاء الجبائي لمدة سنتين للمؤسسات التي تخلق ثلاثة مناصب شغل جديدة، ليكون هناك تسديد تدريجي على مدار الأربع سنوات الموالية.

فاطمة الزهراء حاجي

شكل مؤسسات مصغرة، مؤكدا أن استقبال طلبات هؤلاء سيكون في إطار مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة بموجب اتفاقية مع الأخير. وأوضح ذات المسؤول أنه سيتم إنشاء بنك للمشاريع التكنولوجية، ستضم قائمة بمجموع الأبحاث التي سيتم تحويلها إلى مؤسسات صغيرة، من أجل دراستها وتمويلها لاحقا، وأشار إلى أن الهدف من الاتفاقية بين «أونساج» ومركز تنمية التكنولوجيات المتطورة هو تشجيع خلق المؤسسات في القطاعات المبتكرة، وأيضا مرافقة الجامعيين والباحثين الذين تتوفر فيهم الشروط لتحقيق استثماراتهم، ووضع وتنشيط آليات لتشجيع المقاولاتية، ومنها نادي الطلبة المقاولين. وصرح المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مراد زمالي، في وقت سابق لـ«النهار»، أن

ستطلق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب «أونساج» قروضا خاصة للجامعيين والباحثين من أجل تمويل إنشاء مؤسسات مصغرة من طرفهم، حيث ستقوم «أونساج» بإنشاء بنك للمشاريع التكنولوجية التي سيستفيد أصحابها من تمويل الوكالة. قال المكلف بالإعلام ومستشار المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب «أونساج»، سليمان بولقرينات، في تصريح لـ«النهار» أمس، أن «أونساج» ستمول مشاريع إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة الباحثين والجامعيين، في إطار سياستها الجديدة التي تتجه نحو تشجيع خلق مؤسسات في قطاعات جديدة لها دفع اقتصادي ومنها القطاع التكنولوجي، مشيراً إلى أن «أونساج» ستقدم قروضا خاصة لتجسيد الأبحاث التي قام بها الجامعيون في

القنصل الفرنسي بلباس مناعي

● فضل مدير جامعة
الشهيد حمه لخضر
بالوادي، البروفيسور
عمر فرحاتي، تقديم
هدية إلى القنصل
العام الفرنسي في
الجزائر، جون وايت،
متمثلة في لباس
تقليدي خاص

بمنطقة وادي سوف، وهو قميص أو كما يقال له
"قدوارة"، التي اشتهر المطرب السوفي الشهير عبد
الله مناعي بارتدائها في كل حفلاته داخل وخارج
الوطن، وتفاجأ القنصل الفرنسي بالهدية، خاصة
أن مدير الجامعة قام بلباسها له، ولم يصدق جون
وايت نفسه وهو بلباسه الجديد خاصة بعد أن
أضيف له شاش سوفي أصيل، فيا حبذا لو اقتدى
مسؤولونا بمثل البروفيسور عمر فرحاتي وقدموا
هدايا غالية في قيمتها المعنوية إلى سفراء الدول
الأجنبية.

صدر في الجريدة الرسمية منذ 24 شهرا

تصنيف حاملي الشهادة الجامعية مؤجل إلى أجل غير مسمى !

المرسوم يخض الشبكة الاستدلالية للأجور لحملة " DEUA " وليسانس كلاسيك و " آل أم دي "

نددت النقابة الوطنية لعمال التربية "الأسانتيو" بتجاهل تطبيق المرسوم الرئاسي 14/266 المؤرخ في 28/09/2014، المتعلق بإعادة تصنيف حاملي الشهادة الجامعية.

نادية سليمان

11، فيما تبقى الأبواب مفتوحة للترقية لرتبة مستشار التربية. أما فيما يتعلق بشهادة التوظيف في الرتبة القاعدية، مشرف تربية فيوظف فيها حملة شهادة تقني سامي كحل ظرفي. في انتظار تطبيق المرسوم الرئاسي 14-266، الذي لم يدخل بعد حيز التنفيذ.

ولحل الإشكال، تقترح "الأسانتيو" أن يتم ذلك عن طريق مراسيم تنفيذية يوقعها الوزير الأول، حيث يتم ادخال تعديلات على شروط التوظيف والترقية، ويمكن تصنيف بعض الرتب إضافة إلى أحكام انتقالية تتعلق بعملية الإدماج، أو عن طريق إصدار تعليمات وزارية مشتركة بين المديرية العامة للتوظيف العمومية ووزارة المالية.



بحقهم في رتبة أستاذ مكون لمن يتوفر فيهم شرط الأقدمية، وكذا إدماج حملة شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، من مساعدي التربية الرئيسيين في رتبة مشرف تربية رئيسي صنف

وبين النقابة، بإدماج أساتذة المدرسة الابتدائية الحاصلين على شهادة ليسانس في الاختصاص، أو في غير الاختصاص في رتبة أستاذ رئيسي للمدرسة الابتدائية صنف 12، مع الاحتفاظ

واعتبرت النقابة في بيان تلقت "الشروق" نسخة منه، أن الحكومة ترفض لحد الساعة التجسيد الفعلي للمرسوم الرئاسي 14-266 المتمم والمعدل للمرسوم 07-304، والمتعلق بالشبكة الاستدلالية للأجور، الموقع من طرف رئيس الجمهورية والمتعلق بإعادة تصنيف حملة شهادتي الدراسات الجامعية التطبيقية، وليسانس كلاسيكي و " آل أم دي " المؤرخ في 28 سبتمبر 2014، رغم صدوره في الجريدة الرسمية منذ ما يزيد من 24 شهرا.

وحسب "الأسانتيو"، فقد التزمت وزيرة التربية، نورية بن غبريط، في جلسة عمل ليوم 17 نوفمبر 2014 بينها

تعتبر الثالثة وسط إطارات الجامعة في أقل من شهر

استقالة مفاجئة لعميد كلية العلوم بجامعة عباس لغرور بخنشلة

قدم أمس الأول، عميد كلية علوم الطبيعة والحياة، بجامعة الشهيد عباس لغرور، بولاية خنشلة، استقالته من منصب رئاسة الكلية، في ظروف غامضة، ومفاجئة، تزامنت مع المشاكل التي تشهدها جامعة خنشلة، منذ شهر تقريبا.

استقالة عميد الكلية، وبحسب مصادر من داخل الجامعة، تعد الثالثة من نوعها في أقل من شهر بعد استقالة الأمين العام للجامعة، وبعده استقالة مسؤول الأمن، في ظل المشاكل التي تعيشها الجامعة، التي دخلت في صراعات كبيرة، وصلت إلى حد مطالبة الوزير الأول سلال سلطات الولاية، برفع تقرير حول الوضع الداخلي للجامعة، من جهة وتحريك رئاسة الجامعة بخنشلة، بدعا وقضائية، في حق طلبة من أعضاء التنظيمات الطلابية، مع تجميد نشاطهم، وإصدار مقررات التوقيف في حق مجموعة منهم. ودخل الإضراب أسبوعه الثالث على مستوى الجامعة، وشهره الثاني بالنسبة لكلية العلوم، التي أقدم مسؤولها الأول على تقديم استقالته، بعد أن شن طلبة تنظيم الاتحاد، إضرابا عاما، واتهم الإدارة بالتلاعب، وخرق القوانين والتحرش، وغيرها من مشاكل يراها المتتبعون أنها وراء تدهور الوضع، رغم نجاح لجنة محايدة من مديريات خارج الجامعة، بالتنسيق مع إطارات ديوان الخدمات الجامعية بخنشلة، من تهدئة الوضع وعقد جلسة صلح بين الإدارة والطلبة، مع تعليق الإضراب إلى إشعار آخر.

■ طارق م

Détournement à la résidence universitaire

Tébessa ● Les services de la brigade économique et financière de la sûreté de wilaya de Tébessa ont ouvert une enquête pour mesures non réglementaires au niveau de la résidence universitaire (Wiaam), a appris l'APS hier lundi, de ce corps constitué. L'enquête a été déclenchée, selon la même source, suite à des renseignements parvenus à la brigade économique et financière faisant état de «plusieurs anomalies» constatées dans l'aboutissement du projet de la restauration d'un pavillon d'hébergement dans cette cité universitaire», a précisé la même source. Elle a détaillé que le projet pour lequel une enveloppe financière de 7,3 millions de dinars a été fixée, «n'a pas été parachevé du fait que la résidence universitaire ne disposait pas de la totalité du montant». Une deuxième entreprise a été désignée pour finaliser et évaluer les travaux restant, estimés à 5 millions de dinars, a-t-on encore noté, indiquant qu'entre temps, il a été mis fin à la fonction de la chargée de gestion de cette résidence universitaire. La nouvelle responsable a confié le chantier de la réhabilitation du pavillon de la cité universitaire à l'entreprise d'un de ses parents,

sans les procédures administratives d'usage dont l'élaboration d'un cahier des charges et la publication d'une consultation a révélé l'enquête, a-t-on fait encore savoir. Plus d'une dizaine d'employés, poursuit la même source, a été auditionnée par les éléments de cette brigade dans le cadre d'une enquête qui a

permis de dévoiler «une dilapidation de deniers publics, octroi de faveurs illégales et non-respect de la législation régissant le code des marchés». A l'issue de la vérification des faits, un dossier a été constitué à l'encontre de trois mis en cause dans cette affaire, a-t-on noté de même source.

R.N./APS



UNIVERSITÉ AKLI MOHAND OULHADJ Département de Tamazight

Toujours pas de rentrée

Le Département de Langue et Culture Amazighes (DLCA) de l'université Akli Mohand Oulhadj de Bouira, peine à entamer la nouvelle année universitaire (2016-2017) pour diverses raisons.



L'une de ces raisons à trait au report des examens du second semestre de l'année précédente (2015/2016) ainsi que les nombreuses grèves ayant concerné ledit département depuis la rentrée universitaire de septembre dernier. En effet, les mouvements de protestations ont empiré la situation. De ce fait, les étudiants et mêmes les enseignants se trouvent désespérés. Il faut signaler que ce n'est que cette semaine que le DLCA a planifié l'affichage des résultats des examens de rattrapage, et ceux du second semestre de l'année universitaire (2015/2016). Les enseignants prennent leur mal en patience, et ont tous du mal à garder leur optimisme quant au parachèvement de leur programme pédagogique de cette année. A signaler qu'au mois de juin dernier, le comité des étudiants a imposé son diktat en manifestant

un refus catégorique quant à la directive administrative annonçant le début des examens pour à la mi juin. De facto, les services de l'administration

n'avaient qu'à différer l'échéance des examens jusqu'à septembre. Malheureusement, l'échéance des examens a coïncidé avec une période marquée par de nom-

breux mouvements de grèves, ayant retardé de plusieurs semaines la reprise du travail au sein du susmentionné département. A titre d'exemple, à la grève

décidée au mois de septembre par les étudiants de la faculté des Sciences et technologies s'ajoutera la fermeture du département par des étudiants membres des organisations estudiantines, telles que l'UGEL et l'UNEA. Nombreux sont les étudiants qui semblent être des otages de ces actions de protestation. Des étudiants dont ceux en fin de cycle qui n'auront malheureusement pas la chance d'obtenir leur diplôme dans les temps. « La seule victime de ce retard n'est autre que l'étudiant, en particulier celui qui se trouve en fin de cycle. Ces derniers n'auront pas la possibilité d'obtenir leur diplôme de licence dans les temps, et ce vu le report accumulé des échéances », regrette Hamza, un étudiant inscrit en troisième année. Les fins de cycles souhaitent vivement que l'administration du département mette de l'ordre et reprenne les choses en main et ce, afin d'assurer un cursus universitaire normal.

Aziz C.

Horizons



ANEA

L'Association nationale des économistes algériens organise, aujourd'hui, à 9h30 à l'Université Alger 3, une conférence animée par Mouloud Sabri de la Cour des comptes, sur «la réforme de la réglementation des marchés publics : quelles nouveautés».

الشهيد الجبالي بوناامة



Machaâl Echahid

L'association Machaâl Echahid organise, aujourd'hui à l'Université de Khemis Mliana, un hommage au chahid Djilali Bounaâma.

CONFÉRENCE SUR LA COMPLÉMENTARITÉ ENTRE LES LANGUES ARABE ET AMAZIGH

Des fondements de l'identité nationale à préserver

Une conférence sur la complémentarité entre la langue arabe et la langue amazigh a été organisée lundi dernier à Alger, dans le cadre de la préservation des fondements de l'identité nationale. Intervenant lors de la conférence, le président du Haut-Conseil islamique (HCI), Bouabdellah Ghlamallah, a relevé des aspects de l'interaction entre les langues arabe et amazigh notamment sur le plan terminologique et sémantique, indiquant que la question du plurilinguisme a été longuement étudiée et nécessite d'autres recherches pour enrichir le patrimoine algérien. Rappelant «les agressions» subies par la culture du peuple algérien durant la période coloniale, le président du HCI a appelé à la promotion des deux langues dans le domaine de l'éducation nationale et l'enseignement supérieur. De son côté, le secrétaire général du Haut-Commissariat à l'amazighité, Si El Hachemi Assad, a salué cette initiative ayant pour objectif de rassembler toutes les institutions qui œuvrent à la promotion et la préservation des fondements de l'identité nationale à travers l'action institutionnelle.



ONCI

L'Office national de la culture et de l'information organise, du 1^{er} au 15 novembre au complexe culturel Abdelwahab-Salim de Tipasa, une exposition de photos, livres et journaux sur la guerre de Libération ainsi que des conférences-débats en collaboration avec le centre universitaire de Tipasa.

Conférence sur la complémentarité entre les langues arabe et amazighe

Une conférence sur la complémentarité entre la langue arabe et la langue amazighe a été organisée lundi à Alger, dans le cadre de la préservation des fondements de l'identité nationale. Intervenant lors de la conférence, le président du Haut Conseil islamique (HCI), Bouabdellah Ghlamallah a relevé des aspects de l'interaction entre les langues arabe et amazighe notamment sur le plan terminologique et sémantique, indiquant que la question du plurilinguisme a été longuement étudiée et nécessite d'autres recherches pour enrichir le patrimoine algérien. Rappelant «les agressions» subies par la culture du peuple algérien durant la période coloniale, le président du HCI a appelé à la promotion des deux langues dans le domaine de l'éducation nationale et l'enseignement supérieur. De son côté, le secrétaire général du Haut commissariat à l'Amazighité (HCA), Si El Hachemi Assad, a salué cette initiative ayant pour objectif de rassembler toutes les institutions qui oeuvrent à la promotion et la préservation des fondements de l'identité nationale à travers l'action institutionnelle.

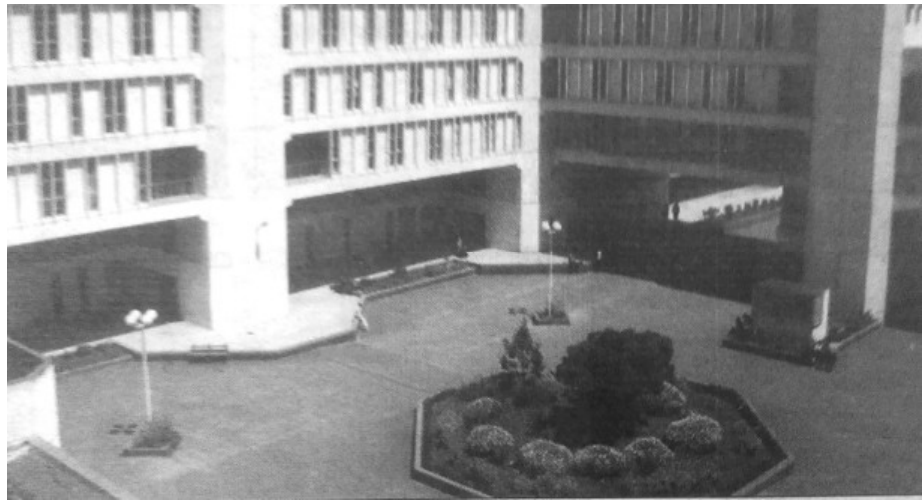
SOUS LE THÈME : «RAPPORT DES VILLES À L'EAU, ORAN PAR RAPPORT
À LA MÉDITERRANÉE ET STRASBOURG AU RHIN»

Convention de coopération entre l'UST d'Oran et l'École d'architecture de Strasbourg

Une convention de coopération scientifique et technique a été conclue entre l'Université des sciences et de la technologie d'Oran Mohamed-Boudiaf (Usto-MB) et l'École nationale supérieure d'architecture de Strasbourg (Ensas, France), a-t-on appris mardi des responsables de l'Usto-MB.

«L'intensification des échanges pédagogiques et de recherche constitue l'objectif essentiel de cet accord», a précisé le vice-recteur de l'Usto-MB chargé des relations extérieures et de la coopération, Pr Amine-Bouziane Hammou, dans une déclaration à l'APS en marge des premières journées thématiques.

Un groupe composé de dix-sept étudiants et deux enseignants de l'Ensas a été accueilli dans ce cadre par l'Usto-MB qui organise, dix jours durant, plusieurs activités sous forme d'ateliers et de visites de sites de la ville d'Oran sous le thème générique du «Rapport des villes à l'eau: Oran par rapport à la Méditerranée et Strasbourg au Rhin», a expliqué Pr Hammou. La mise en œuvre de ce programme est dirigée par les spécialistes algériens Sidi Mohamed El-Habib Benkouloua et Djillali Tahraoui au profit des étudiants hôtes et de leurs pairs du département d'architecture de l'Usto-MB, a-t-il



indiqué. La collaboration entre l'Usto-MB et l'Ensas a pour ambition de «permettre aux étudiants des deux rives de la Méditerranée de travailler en commun et d'échanger leurs expériences et leur savoir sur les sujets d'urbanisme et d'architecture», a fait valoir le vice-recteur de l'Usto-MB.

Le projet assigné à ces journées thématiques consiste en l'élaboration d'une étude pour la revitalisation et la revalorisation du patrimoine architectural des quartiers du vieil Oran donnant sur la mer, à l'instar de Sidi El-Houari.

L'Usto-MB a préparé à ce titre un programme riche en visites de sites (chapelle et fort de Santa Cruz, port de pêche, Palais du Bey), et en conférences animées par les architectes algériens Larbi Merhoum, Tarik Bey et Brahim Hasnaoui.

Cette première expérience sera suivie, en 2017, par une visite d'étudiants en architecture de l'Usto-MB à Strasbourg pour un atelier dédié au tissu urbain de cette ville et à sa relation avec le Rhin, fait-on savoir de même source. Au travers de ces échanges, les responsables des établissements partenaires

(Usto-MB et Ensas) expriment ainsi leur volonté de «contribuer activement à la mise en œuvre de la convention de partenariat entre les villes de Strasbourg et d'Oran, signée le 23 avril 2015», a-t-on souligné.

Le chargé de la communication de l'Usto-MB, Maamar Boudia a rappelé, de son côté, que son établissement a étoffé ses offres de formation avec la mise en place, cette année, d'un nouveau parcours réunissant les spécialités «Architecture», «Urbanisme» et «Métiers de la ville». APS



Coopération | Quand les étudiants des deux rives se penchent sur le patrimoine

Depuis samedi, des enseignants et des étudiants en architecture strasbourgeois (France) et leurs homologues de l'université des sciences et de la technologie d'Oran (USTO Mohamed Boudiaf) sillonnent les rues du vieux centre-ville d'Oran, qu'est le quartier de Sidi El Houari. Objectif : proposer des aménagements qui tiennent compte du caractère historique dudit quartier et les possibilités d'y introduire des formes de modernité architecturale et urbaine.

En effet, il s'agit d'un atelier d'architecture et d'urbanisme collaboratif international initié dans le cadre d'une convention entre l'USTO et l'École nationale d'architecture de Strasbourg, pour l'année 2016-2017. Selon le porte-parole de l'USTO, Boudia Maïmar, «ce programme a pour ambition de donner l'occasion aux étudiants des deux rives de travailler en commun sur un sujet d'urbanisme et d'architecture à Oran. Principalement, il est question de réfléchir, jusqu'au 14 novembre, sur le rapport de la ville à la mer, d'explorer les potentialités des tissus existants et de proposer des aménagements».

Pour ce faire, une équipe de 17 étudiants français et d'autres nationalités européennes ainsi que des étudiants de l'USTO, est répartie en plusieurs groupes qui se dispersent dans le vieux quartier. Ces jeunes marchent à pied, parlent aux gens, glanent, dessinent et réfléchissent selon des parcours bien définis, allant de la porte de Canastel aux bains turcs en passant par la place Kléber, dont une du même nom existe à Strasbourg. En somme, c'est un exercice de diagnostic mené à travers des enquêtes, une cartographie ainsi que des aménagements existants. M. Boudia explique que «ce travail a pour objectif de démontrer la capacité de la ville ancienne — dans notre cas Sidi El Houari — à absorber des aménagements spatiaux pouvant permettre aux quartiers concernés d'intégrer les exigences de la

modernité contemporaine, tout en considérant les nécessités de la protection des environnements bâtis et naturels.»

Et l'atelier ne se limite pas au quartier Sidi El Houari d'Oran, mais devra être mené également dans une ville de la rive nord-méditerranéenne. Notre interlocuteur a expliqué l'objet de cette coopération franco-algérienne et sa dimension sociale et civilisationnelle : «Il est question d'envisager des interventions dans une ville en transformation, en tenant compte des interactions entre la ville bâtie, la société qui l'habite et le contexte environnemental, en s'intéressant aux formes de la ville, mais aussi au temps, aux acteurs et aux facteurs naturels.»

Et justement, dès le début de la semaine, les étudiants en maîtrise sur le terrain observent et tentent de comprendre la ville dite contemporaine d'Oran, en décryptant ses changements physiques, économiques et sociaux. Les observations et données recueillies feront l'objet d'un mapping, qui permettra d'élaborer une carte spécifique. Après le workshop viendra l'étape de la conceptualisation en vue d'un projet spatial.

MÉTHODOLOGIE NOUVELLE

Pour résumer, l'approche méthodologique suivie est subjective. Elle repose sur l'expérience personnelle et individuelle de chaque étudiant lors de son séjour. Plus explicitement, ce sont les ressentis et les perceptions des jeunes architectes qui dicteront le devenir à proposer pour le quartier Sidi El Houari. Le résultat de cet atelier

international fera certainement foi d'expertise à même de décider du sort de la Casbah historique d'Oran. «Ce travail permettra de savoir quelles parties il faut éliminer, réhabiliter ou réaménager en espaces verts ou logements promotionnels, par exemple. Et les étudiants sont en train d'interroger les habitants, les associations, l'histoire et les plans pour proposer des scénarios possibles ou impossibles», explique M. Boudia. Il faut savoir que cet atelier répond à une certaine exigence, car le mouvement associatif a dénoncé les démolitions récentes programmées dans ce quartier suite à une opération de relogement social. Les spécialistes du tourisme à Oran, les guides et les habitants de Sidi El Houari ont demandé à être associés ou consultés avant la transformation de ce quartier historique. Ceci a coïncidé avec un vif intérêt manifesté par les architectes de l'USTO pour le quartier et l'avenir de la ville en général. Plusieurs conférences, ateliers et rencontres-débats ont été organisés avec pour thème central le patrimoine tangible et l'identité architecturale d'El Bahia. Des visites de jeunes étudiants en architecture et en urbanisme sont programmées toutes les semaines. Certains étudiants ont même créé des clubs au sein d'associations comme Saha Sidi El Houari et son club Patrimoine. Mais c'est la première fois que le département d'architecture investit le terrain avec un projet aussi concret, moderne et novateur et propose son expertise et celle d'une école étrangère réputée. De quoi rassurer les citoyens et les amoureux du patrimoine, mais aussi confirmer la nouvelle politique de l'université qui se tourne de plus en plus vers la ville.

Classement national des universités | Constantine... en haut de la liste, mais peut mieux faire

S

Constantine. Naïma Djekhar
ndjekhar@elwatan.com

elon le dernier rapport du Conseil national économique et social (CNES), l'université de Constantine caracole en deuxième position, après celle d'Alger, en matière de qualité de la formation. Il y a deux décennies, cette même université était en tête du peloton dans des classements nationaux et régionaux, et citée même dans certains milieux internationaux. «C'est une appréciation positive par rapport à l'organisme. La place de Constantine est importante dans le concert des universités. Elle dispose d'un potentiel et d'une notoriété, son site est l'un des meilleurs. Nous restons impliqués, nous avons encore des capacités pour nous propulser davantage», reconnaît le recteur de l'université Frères Mentouri, le professeur Abelhamid Djekoun, avant de rebondir : «Les classements ne veulent rien dire dans la conjoncture actuelle. Ceux internationaux sont effectués pour le compte d'universités payantes. A Constantine, nous n'accordons pas grand intérêt à ces publicités, nous avons d'autres ambitions». La communauté univer-

sa mission principale. «Ce problème s'aggrave de plus en plus», dit le CNES. Pour le recteur de l'UFMC, «l'avènement du LMD a une relation avec la formation et l'emploi, paradoxalement les universités qui ont joué cette carte n'ont pas abouti à l'employabilité». Et de poursuivre : «Pour inverser cette tendance, il faudra arriver à un équilibre entre la formation académique et celle technique. La professionnalisation est étroitement liée aux besoins socioéconomiques. Nous construisons dans la formation : dès qu'il y a un besoin dans tel ou tel secteur, nous tentons d'y répondre avec l'introduction d'autres spécialités, à l'exemple du génie mécanique, de l'apiculture ou celles inhérentes au montage automobile, etc. Nous scrutons tout besoin pour lui délivrer une formation, c'est un effort considérable».

Pour sa part, le professeur Kerbach convient du fait que le système LMD a freiné l'envol de l'université : «L'université a été mise à rude épreuve ces dernières années en raison du nombre croissant d'étudiants et l'introduction de LMD sans une concertation avec la communauté universitaire. Son mode de fonctionnement et sa gouvernance nous interpellent à réfléchir pour

sitaire est partagée dans son évaluation. «L'université de Constantine, comme exemple, était reconnue exclusivement pour l'excellence de son enseignement et de sa recherche, surtout en sciences exactes, et plus particulièrement en physique. Elle a contribué à la prise en charge des problèmes des sociétés nationales telles que SNS et la Sonacome. Ce n'est plus le cas aujourd'hui, où les sujets de thèse n'ont aucun rapport avec l'environnement socio-économique immédiat de l'université et où le plagiat fait des ravages», selon le professeur Tahar Karbache du département de physique de l'UFMC.

Au-delà du débat sur les meilleures universités, celle algérienne est pointée du doigt dans le rapport du CNES qui a dressé un constat sans ambages sur le temple du savoir. Entre autres dysfonctionnements, le système LMD a encore enfoncé la situation. «Les universités algériennes ne sont pas parvenues à mettre en place les conditions d'un véritable décollage et n'ont pas capitalisé les expériences scientifiques et pédagogiques acquises», dit le rapport. Instauré il y a onze ans, le système LMD, voué à mettre en adéquation les formations universitaires aux besoins du marché de l'emploi, semble avoir échoué dans

que l'université soit gérée avec plus de transparence, une responsabilisation accrue et une plus grande efficacité.» Concernant la recherche scientifique, qui est aussi sujette à critiques dans le rapport du Conseil nationale économique et social, puisque il est constaté que l'Algérie a un potentiel d'universitaires quatre fois supérieur à celui de la Tunisie, mais sa production scientifique est nettement inférieure, qu'il s'agisse de qualité ou de nombre. «L'université du futur sera une université ou l'enseignant et l'étudiant seront le pivot de celle-ci et non l'administration avec sa lourdeur et sa mainmise sur la pédagogie et la recherche. L'administration est devenue un frein au développement des idées nouvelles qui seront le moteur de ce développement. Le rectorat devrait faciliter l'ouverture des espaces de rencontre pour le corps enseignant, ce qui n'est pas le cas de notre université qui est en train de régresser dans le domaine de l'enseignement et de la recherche», selon notre interlocuteur. Pour le professeur Djekoun, «Constantine est présente dans ce domaine à l'échelle africaine, la recherche scientifique n'est pas absente, car il y a un climat approprié. Nous avons réalisé entre 2011 et 2015 1500 publications».

e-learning | Un système d'apprentissage sans enseignant

E

Fatma-Zohra Foudil
Fmfoudil@elwatan.com

Et si demain, l'enseignement se faisait sans enseignants ? Un bon plan pour la fonction publique et le budget de l'Etat. Dans une thèse de doctorat, soutenue en 2014 à la faculté des sciences de l'ingénierie à l'université de Annaba, Mohamed Chaoui présente un travail de recherche intitulé : «Préparation et organisation d'un domaine d'apprentissage à partir du Web pour un enseignement adapté au profil de l'apprenant». Surfant sur la nouvelle mode du e-learning, le doctorant propose le ProALDoF-web, «un système capable de trouver tous les éléments nécessaires à partir du web pour créer automatiquement un contenu assez riche et d'une haute qualité. Ce contenu doit être sauvegardé pour pouvoir l'adapter aux profils et aux exigences des apprenants», explique le doctorant dans sa thèse. Constatant le «manque d'un outil de création automatique des cours» et afin de réduire le temps et les efforts considérables consentis par les auteurs et concepteurs de formations en ligne, Mohamed Chaoui conçoit un système pour utiliser le web comme support documentaire des ressources bien organisées et adaptées directement aux besoins des apprenants. «Ce système n'a pas besoin de beaucoup d'efforts ni de temps. Il crée des cours de grande qualité parce que leurs contenus sont obtenus à partir de la grande richesse du web. La mise à jour

des cours se fait directement à partir du Web avec la réutilisabilité des ressources extraites sauvegardées dans la base BNF (base de nouveaux fragments)», développe-t-il. L'objectif de ce système est donc de rendre plus facile la recherche documentaire sur des moteurs de recherche, des bibliothèques en ligne, des sites et des portails documentaires à foison. «La très grande masse d'informations disponible sur le web, nécessite un bon filtrage et une fructueuse extraction. Dans cet espace, l'un des grands enjeux concernant l'éducation réside dans la création de contenus pédagogiques. Les enseignants sont confrontés à la nécessité de produire ou de numériser des matériaux éducatifs non seulement pour les présenter aux apprenants, mais aussi pour les rendre disponibles aux autres enseignants tout en utilisant des stratégies pertinentes pour les découvrir, les partager, les stocker et enfin les utiliser et réutiliser de multiples façons», instruit Chaoui. Parmi les outils utilisés dans les universités, figure la plateforme d'enseignement. Si ces plateformes existent bien et sont gérées régulièrement par des enseignants, aucune ne peut créer automatiquement du contenu. Face à cette carence, le ProALDoF-web propose une approche basée sur des méthodes statistiques et sémantiques pour localiser l'information demandée. «L'intégration d'une API (application programming interface) Google permet l'utilisation permanente de la recherche automatique dans ce moteur de recherche. Le processus de la recherche est basé essentiellement sur une formulation automatique des requêtes avec des bonnes combinaisons des mots-clés. Ces derniers sont proposés par des experts du domaine afin d'augmenter le taux des documents pertinents par rapport au domaine de recherche», explique le doctorant. Pour cela, «une ontologie de domaine» est créée au sein de ce projet pour déterminer le processus de la recherche. Ensuite vient le filtrage des

documents jugés pertinents. Cette deuxième étape consiste en une série de calculs dont lesquels la découverte des parties nécessaires dans la création des cours joue un rôle très important. Ainsi, chaque document capté est associé à une seule partie du cours à présenter. «Chaque document est associé à une seule partie du cours présente dans l'ontologie de domaine en calculant la méthode du degré de pertinence (DP). En deuxième lieu, le processus associe chaque sous fragment à une seule règle sémantique sauvegardée dans l'ontologie de domaine en se basant sur la méthode 'DBRS' (Distance based on semantic rules», développe-t-il.

UNE APPROCHE SIMPLE

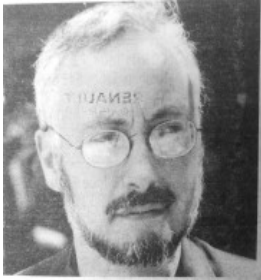
Avec ces processus, Mohamed Chaoui se félicite d'avoir réussi à travers le ProALDoF-web à proposer une approche de création d'un domaine d'apprentissage sans aucune intervention des concepteurs-enseignants. Et cette approche en dehors des équations complexes, semble très simple aux profanes. Elle débute par la quête des documents les plus pertinents dans un domaine choisi, les télécharger, les filtrer et enfin extraire les parties les mieux adaptées en appliquant la méthode de fusion des documents afin de créer le domaine d'apprentissage. Et cela dans l'optique de présenter un cours adaptatif au profil de l'apprenant. «Notre approche permet de réduire l'immense espace du web qui contient des milliards de pages web. Cet espace devient personnalisé avec l'adaptation directe des cours aux pro-

files des apprenants afin de répondre à leurs besoins et d'augmenter leurs satisfaction en fournissant une bonne formation extensible à tout changement et mise à jour, mais avec des ressources éducatives fiables», indique le doctorant.

Après avoir évalué la performance du système, Mohamed Chaoui est arrivé à démontrer que le ProALDoF-web est capable d'assurer la collecte des éléments indispensables dans la création des cours. «Les résultats de l'évaluation reflètent le succès du système ProALDoF-web en parlant de la performance trouvée selon la comparaison effectuée avec les différentes méthodes de création des cours», assure-t-il, en ajoutant que les deux ontologies créées dans le cadre du projet ProALDoF-web sont basées sur l'expertise humaine. «Nous avons un outil complet de très bonne qualité de création selon l'expertise fournie par des experts dans le domaine et selon toutes les méthodes proposées dans ce cadre», explique Mohamed Chaoui. Par ailleurs, ce dernier explique que le système exige une maîtrise des personnes impliquées dans la création des règles sémantiques. «ProALDoF-web demande une forte expertise dans la création des règles sémantiques. L'expertise est surtout dans le côté technique et linguistique. Le but est de trouver toutes les informations appropriées par rapport aux règles sémantiques», explique-t-il. Enfin, selon Mohamed Chaoui, les règles sémantiques doivent être bien formulées et structurées afin d'obtenir les meilleurs résultats avec une efficacité améliorée du système. Car il est important de savoir que le nombre des règles sémantiques est très important pour chaque composante du cours. «Pour cela, nous pensons dans nos futures recherches à travailler dans ce sens en proposant une méthode automatique de création des règles sémantiques», conclut le doctorant.

JAMAL MIMOUNI. Professeur de physique à l'université Mentouri 1 de Constantine

“ Privilégier l'académique aux dépens du professionnel, c'est privilégier le chômage au dépend de l'emploi



Le professeur Jamal Mimouni du département de physique de l'université Frères Mentouri (Constantine1), diplômé de l'université de Pennsylvanie (Etats-Unis), nous livre ses appréciations concernant le constat établi par le Conseil national économique et social à l'égard de l'université algérienne.

Quel est votre commentaire concernant le classement de l'université de Constantine?

L'université de Constantine, un conglomérat de trois grandes universités, Constantine 1, 2 et 3, chacune avec ses propres vocations et vu l'effectif considérable de son corps enseignant se devait d'émerger dans le classement national. De plus sociologiquement parlant, les enseignants chercheurs matures préfèrent rester dans les grands centres urbains et ne se rendent dans les petites établissements universitaires que si contraints pour des raisons familiales ou de logement, ou bien en fin de carrière pour bénéficier de la prime de zone et améliorer leur régime de retraite. C'est bien là d'ailleurs tout le drame des petites universités et centres universitaires. Donc en bref, rien de trop spécial sur ce classement, et le contraire aurait été étonnant.

Concernant la recherche scientifique, il est constaté que l'Algérie a un potentiel d'universitaires quatre fois supérieur à celui de la Tunisie, mais sa production scientifique est

nettement inférieure, qu'il s'agisse de qualité ou de nombre. Quelles en sont les causes?

La recherche scientifique de qualité nécessite un environnement matériel et humain particulier. Si les conditions matérielles sont globalement satisfaisantes dans nos universités grâce à l'immense effort consenti par la direction de la recherche à travers les centaines de laboratoires bien financés et la valorisation de la fonction d'enseignant chercheur, le côté humain n'a pas suivi. Je me bornerais ici à pointer du doigt sans autre forme de procès deux facteurs hélas trop souvent présents au niveau de l'Université Algérienne et antinomiques à tout effort véritable de recherche:

- Le manque de rigueur académique, qui va de pair avec une complaisance dans l'évaluation des projets et des chercheurs.
- L'absence de méritocratie, avec comme conséquence le nivellement par le bas, alors qu'il ne saurait y avoir de démocratie dans le monde de la recherche.

Le système LMD mis en place depuis plus de dix pour l'adéquation des formations aux besoins du marché de l'emploi a in fine aggravé le problème des diplômés chômeurs. Pourquoi?

L'introduction du LMD en Algérie fut une décision politique prise par la tutelle pour des raisons certes compréhensibles, notamment l'adéquation de la formation universitaire algérienne avec celle qui se mettait en place en Europe et de par le monde, mais appliquée de manière bureaucratique. Aussi le système LMD a-t-il déferlé sur l'université algérienne pour se substituer au système classique sans préparation adéquate et sans que les principaux acteurs ne soient véritablement impliqués. Sa mise en œuvre au fil des ans a confirmé que notre mal aimé système LMD n'avait ni tête pensante ni âme. Ce n'était finalement qu'une opération bureaucratique d'adéquation au LMD européen mais dégradé en lui soutirant ce qui faisait la force de ce dernier. Ainsi pour ne citer que les principales tares, il n'y a pas de passerelles entre les formations, pas de valorisation du travail personnel et, d'un autre côté, l'inexistence du tutorat pour les moins préparés,

et finalement très peu de stages de formation en entreprise qui ouvriraient les étudiants au monde du travail. C'est en dernière analyse une reproduction du système classique mais en plus court, organisé différemment et affublé d'un autre nom. Aussi ne faut-il pas s'étonner qu'il n'ait pas résolu le problème des diplômés chômeurs.

Le nombre de licences professionnelles est à peine de 5 % alors qu'il est de 75% en Tunisie et 70% au Maroc. Comment expliquer ce retard?

Ce chiffre de 5% est effarant, et le pire c'est que cela n'est pas la traduction d'un «retard» par rapport aux autres pays Maghrébins mais bien un manque de vision chronique de ce que devrait être un développement équilibré des ressources humaines qualifiées, d'ou une mauvaise politique de gestion de la formation et ses choix inadéquats. Privilégier l'académique aux dépens du professionnel, c'est privilégier le chômage au dépend de l'emploi et de la performance économique. Certes, beaucoup de jeunes préfèrent encore retarder l'échéance de la fin des études

— qui est le seul «métier» qu'ils connaissent — et ce surtout avec la féminisation de la population estudiantine, mais une politique résolue d'information ciblée voire d'orientation rigoureuse en adéquation avec le marché du travail pourrait alléger le problème. Après tout, j'imagine que les jeunes aujourd'hui, si on leur présentait l'alternative entre un petit diplôme qui leur ouvre droit à un emploi stable et un beau diplôme où figure l'adjectif «académique» mais avec le chômage à la clé en main parce que la voie du doctorat s'avère si sinieuse que seule une minorité y accède, sauraient faire un choix rationnel.

L'université doit revoir sa carte de formation pour répondre aux exigences de développement durable ? C'est à dire adaptée à l'environnement, l'économie numérique et la transition énergétique. Où en est l'université de Constantine?

C'est une question qu'il faut poser à ses responsables.

Naïma Djekbar